S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/719
5 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وجهتُ رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/529)، قدمتُ معها تقريرا عن زيارتي إلى بغداد في الفترة من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه. وذكرت في ذاك التقرير أنه تم الاتفاق مع نائب رئيس وزراء العراق على جدول زمني للعمل. وقد صمم هذا الجدول الزمني للقيام، أثناء الشهرين المقبلين، بمحاولة لحل، معظم المسائل المتبقية ذات الأولوية والمتعلقة بنزع سلاح العراق وتقع مسؤولية ذلك على عاتق اللجنة الخاصة.

وذكرت في تقريري لشهر حزيران/يونيه أنني سأقوم مع نائب رئيس الوزراء بتقييم النتائج التي تم تحقيقها في إطار الجدول الزمني للعمل خلال الجولة التالية للمحادثات التي ستعقد في أوائل آب/أغسطس ١٩٩٨. وعقد الأمل على أنه، رهنا بنتائج هذه المحادثات، يمكن للجانبين أن يوافقا على عمل آخر، حسب المقتضى، قبل قيام اللجنة بتقديم التقرير نصف السنوي إلى المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

وجرى عقد هذه الجولة من المحادثات في بغداد في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨. وأثناء هذه المحادثات عرضت تقييم اللجنة للتقدم المهم المحرز منذ شهر حزيران/يونيه، وأشرت إلى ما يتعين بعد إنجازه. واقترحت أن تجري معالجة مسائل نزع السلاح الموضوعية التي بقيت خارج نطاق الجدول الزمني للعمل لشهر حزيران/يونيه، مثل عامل "في إكس" (VX)، وأعمال الإخفاء، وانعكاسات الوثيقة التي عثر عليها مؤخرا والتي تتصل بأعمال التحقق في مجال الأسلحة الكيميائية، وذلك بهدف تسويتها. كما اقترحت أيضا برنامج عمل إضافي للمستقبل العاجل. والهدف من ذلك هو التوصل إلى اختتام العمل بشأن المسائل المتبقية في مجالي القذائف والأسلحة الكيميائية.

وقد رفض نائب رئيس الوزراء الاقتراحين. وأصر على أنه ينبغي أن أقدم فورا تقريرا إلى مجلس الأمن مفاده أنه لم يبق في العراق أية أسلحة محظورة أو مواد ذات صلة. فأعربت عن أسفي لأنني لا أستطيع القيام بذلك. ولأسباب يعرفها جيدا نائب رئيس الوزراء، ما زالت اللجنة يعوزها الدليل الذي يثبت أن العراق قام بتنفيذ جميع الإجراءات المنصوص عليها في الفقرات ذات الصلة بنزع السلاح من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ولن يتسم بالمصداقية أي تقرير أتقدم به ويتضمن استنتاجات لم يتم التحقق منها عن

امتثال العراق. وبالتالي لن يحقق ذلك ما يتوخاه العراق من قيام مجلس الأمن بإصدار قراراته برفع الحظر على النفظ وغيره من الجزاءات. وفي رده، أعلن نائب رئيس الوزراء أنه لا يرى فائدة من مواصلة العمل مع اللجنة حول هذه المسائل.

وسألت عما إذا كان ينبغي أن نجتمع ثانية في اليوم التالي. فقال نائب رئيس الوزراء إنه لا مبرر لذلك إلا إذا كنت مستعدا للموافقة على طلبه وهو أن أقدم تقريرا إلى المجلس مفاده أن العراق خال من الأسلحة المحظورة والمواد ذات الصلة فعدت وقلت إنني لا أستطيع الاستجابة لطلبه.

وفي هذه الظروف، رأيت أن سبيل العمل الأفضل هو أن أقدم تقريرا، على الفور، إلى مجلس الأمن. وأبلغت نائب رئيس الوزراء باعتزامي أن أضمن تقريري بيانا دقيقا عن موقف العراق.

ويرد في المرفق تقرير عن المناقشات (انظر المرفق). وسأكون ممتنا جدا لو تمكنتم من إحاطة أعضاء مجلس الأمن علما بهذه الرسالة ومرفقها.

وأنا مستعد لإفادتكم وأعضاء المجلس بالمعلومات، حسبما يناسبكم، عقب عودتي إلى نيويورك.

وأعتقد أن هذه المسألة تتطلب أن يوليها المجلس مزيدا من الاهتمام. وأنني لعلى يقين أنه إذا كشف العراق عن كل ما لديه وتعاون بإخلاص فستتمكن اللجنة من إنجاز التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح في فترة زمنية قصيرة.

(توقيع) ريتشارد بتلر

المرفق

تقرير مقدم من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) عن مهمته في بغداد، ٢ - ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨

أولا - المقدمة

١ - زار الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الخاصة بغداد في الفترة من ٢ إلى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨. وكان برفقته نائب الرئيس التنفيذي، السيد تشارلز دولفر، وثلاثة من أعضاء اللجنة هم: السيد بال آعس (النرويج)، والسيد جاك أومس (هولندا)، والسيد زهو فاي (الصين)، وكذلك فريق من كبار موظفي الشؤون التقنية وشؤون السياسات من المكتب التنفيذي للجنة في نيويورك.

٢ - وعقدت جلستان عامتان في ٣ آب/أغسطس. ورأس الوفد العراقي طيلة الجلستين نائب رئيس الوزراء، السيد طارق عزيز. وكان يعاونه وفد تضمنت عضويته السيد محمد سعيد الصحاف، وزير الخارجية، والسيد ع. الطويش، مدير هيئة التصنيع العسكري، واللواء عامر رشيد، وزير النفط، والسيد أحمد مرتضى، وزير النقل والمواصلات، واللواء عامر السعدي، المستشار لدى رئاسة الجمهورية، واللواء حسام أمين، مدير مديرية الرقابة الوطنية في العراق، والسيد رياض القيسي، وكيل وزارة الخارجية، والسفير نزار حمدون، الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، ومسؤولون آخرون.

ثانيا - المناقشات

٣ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة صباح ٣ آب/أغسطس، عرض الرئيس التنفيذي، بناء على دعوة نائب رئيس الوزراء، تقييم اللجنة لما نفذ في إطار الجدول الزمني للعمل الذي وضع في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨ (انظر S/1998/529، التذييل الثاني)؛ وما الذي أنجز خلال الشهرين الماضيين، وما الذي لم ينجز بعد. وقدمت أيضا مقترحات ملموسة للخطوات المقبلة. وفي أعقاب الملاحظات التي أدلى بها الرئيس، قدم نائب رئيس الوزراء رد العراق. وبعد ذلك، أرجئت الجلسة. وفي مساء اليوم نفسه جرى مزيد من التبادل لوجهات النظر بين نائب رئيس الوزراء والرئيس التنفيذي.

ثالثا - تقييم الرئيس التنفيذي لتنفيذ الجدول الزمني للعمل

٤ - أفاد الرئيس التنفيذي، في ملاحظاته الأولى، أن اللجنة قامت بتنفيذ جميع المهام الموكولة إليها بموجب الجدول الزمني للعمل. ومع أن هذا جرى بالتعاون مع العراق، فإن العراق، للأسف، لم يوفر جميع

المعلومات الجديدة والوثائق التي طلبتها اللجنة والتي كان من شأنها أن تسدي مساعدة كبرى للجهود الرامية إلى اختتام المسائل المتعلقة بنزع السلاح.

٥ - وفيما يتعلق بكل مجال من مجالات الأسلحة، أعطى الرئيس التقييم التالي لتنفيذ الجدول الزمني للعمل:

القذائف

٦ - ذكر الرئيس التنفيذي أنه، منذ اجتماعات شهر حزيران/يونيه، تم إحراز تقدم مهم في ميدان الرؤوس الحربية للقذائف. وكان التقييم والحصر النهائيان قد بدأ.

٧ - وتمكنت اللجنة من التحقق من تدمير ما بين ٤٣ و ٤٥ من أصل ٤٥ من الرؤوس الحربية الخاصة الصالحة للاستعمال التي أعلن العراق أنه دمرها من جانب واحد في عام ١٩٩١. وهذا يشكل انجازا أساسيا.

٨ - ولكن كان لا بد من الإشارة إلى أن اكتشاف النواتج المنحلة للعامل "في إكس" (VX) على بعض بقايا الرؤوس الحربية الخاصة يمكن أن يؤثر على حصر الرؤوس الحربية الخاصة. فمسألة العامل "في إكس" (VX) تحتاج إلى حل لكي تستطيع اللجنة تقييم ما إذا كان الحصر الحالي للرؤوس الحربية الخاصة كافيا للتحقق بشكل كامل من الإعلان عن إنتاج الرؤوس الحربية الخاصة المحظورة وتدميرها من جانب واحد.

٩ - وأحرز أيضا تقدم ملموس في حصر الرؤوس الحربية التقليدية المحظورة، المستوردة والتي أنتجها العراق محليا على حد سواء. وطُلب من العراق أن يذكر ما إذا كان الحصر الحالي نهائيا، أو ما إذا كان من شأن القيام بأعمال أخرى أن يسد الثغرات. ولم ترد إجابة من العراق.

١٠ - وقام فريق من خبراء اللجنة الخاصة باستعراض متعمق لقضايا شتى ذات صلة بحالة إنتاج القذائف المحلية، والموازنة المادية لبعض المكونات الرئيسية وتدميرها من جانب واحد. وظل أولئك الخبراء يعملون في العراق حتى موعد الاجتماع الذي عقد في ٣ آب/أغسطس.

١١ - وأحرز تقدم كبير في تطوير موازنة مادية تقريبية لمكونات إنتاج المحرك. ووفقا لذلك، أعرب الرئيس التنفيذي عن ارتياحه للنتائج التي تحققت بصدد تنفيذ الجدول الزمني للعمل في هذا المجال.

١٢ - ولكي يتسنى للجنة التصريح بثقة أن جميع الأسلحة المحظورة التي أنتجها أو حصل عليها العراق قد دمرت، تقتضي الضرورة أن تتمكن اللجنة من التحقق من العناصر ذات الصلة في إعلانات العراق. وفي هذا الصدد، لا تتفق أنشطة التدمير من جانب واحد، حسبما أعلن عنها العراق، في جميع الحالات، مع الدليل المتوفر لدى اللجنة. وينطبق هذا على الرؤوس الحربية الخاصة وبعض مكونات الإنتاج المحلي.

١٣ - ولا يزال يتعيَّن على العراق أن يحصر تدميره من جانب واحد لوقود القذائف المحظورة. وأكدت اللجنة من جديد عرضها لحل سريع ودقيق لهذا الموضوع من خلال تقديم الوثائق الموجودة حاليا.

١٤ - ومما يؤسف له، أن الجانب العراقي قد أنهى الجهد الواعد لإيضاح بعض المشاكل المتصلة بالأعمال التي قام بها العراق في عام ١٩٩١ لإخفاء رؤوس حربية محظورة من خلال رفضه لإجراء المزيد من المناقشة بشأن هذا الموضوع، قبل زيارة الرئيس التنفيذي مباشرة.

١٥ - واقترح الرئيس التنفيذي على نائب رئيس الوزراء برنامج عمل معجل بالأسابيع التي تسبق تقديم تقرير اللجنة إلى المجلس في تشرين الأول/أكتوبر. وشمل هذا الجدول: تقديم العراق إيضاحات بشأن القضايا المعلَّقة في مجال الرؤوس الحربية، وعقد اجتماع للخبراء بشأن هذا الموضوع، وإجراء تفتيش للتحقق من الجوانب القابلة للحصر من الموازنة المادية والتدمير من جانب واحد للمكونات الرئيسية للإنتاج المحلي.

الأسلحة الكيميائية

١٦ - عقد اجتماع للخبراء في منتصف تموز/يوليه، في بغداد، لإجراء مناقشة مع العراق بشأن نتائج التحليل الكيميائي التي حددت وجود نواتج منحلة من مادة "في إكس" (VX) في عينات من بقايا رؤوس حربية خاصة دمرها العراق من جانب واحد. وبعد استعراض النتائج المتوفرة، أصدر الخبراء الدوليون حكمهم بالإجماع بأن النتائج التحليلية سليمة.

١٧ - وفي الاجتماع، لم يقدم العراق أي تفسير تقني بشأن مصدر النواتج المنحلة من مادة "في إكس" (VX) التي وجدت في العينات. وبدلا من ذلك، واصل العراق التصريح بأنه لم يستخدم مادة VX في الأسلحة.

١٨ - وفي النهاية، صرح العراق أنه يمكن تفسير وجود هذه النواتج المنحلة، ولكن "اللجنة لن ترضى عن ذلك التفسير". بيد أنه لم يقدم أي تفسير.

١٩ - ولم يقدم العراق إعلانه الأخير بشأن حصر القذائف المفقودة المليئة بالخردل من عيار ١٥٥ ملم. وقدم العراق، شفويا، تقريرا مرحليا عن التحقيق الذي أجراه لتحديد موقع بقايا الذخيرة التي ادعي بأنها مفقودة بعد حرب الخليج. وتم الاتفاق على اتخاذ خطوات أخرى على مستوى الخبراء للتوصل إلى حصر هذه الذخائر حصرا معقولا.

٢٠ - وبشأن موضوع حصر القنابل الجوية R-400، قدم العراق، في تموز/يوليه، وثائق جديدة عن التخلص من المكونات الرئيسية لتلك الأسلحة، فضلا عن بعض الإيضاحات ذات الصلة. وقامت اللجنة باستعراض الوثائق وتبيَّن أنها مرضية. ووفقا لذلك، خلصت اللجنة إلى أن بالمستطاع القيام بمزيد من عمليات التفتيش

بغية التوصل إلى حصر نهائي. وبغية إثبات أن الحالة كذلك، يتعين على العراق أن يقدم بيانات تمكن اللجنة الخاصة من حل مشكلة توزيع عوامل الحرب الكيميائية والبيولوجية في هذا النوع من القنابل الجوية.

٢١ - وبشأن موضوع نقل بعض معدات إنتاج الأسلحة الكيميائية، قدم العراق تفسيرات بشأن أحداث قيد التحقيق. وإن تفسير انتقال المعدات الممنوعة التي وجدت ودمرت في عام ١٩٩٧ له أهميته لحل عدم اليقين بشأن إخفاء الأسلحة الكيميائية. وكيما يتسنى للجنة أن تتحقق من هذه المعلومات، وأن تتمكن من ثم من حل هذا الموضوع على جناح السرعة، طُلب من العراق أن يقدم وثائق داعمة ذات صلة بنقل المعدات.

الأسلحة البيولوجية

٢٢ - وفقا للجدول الزمني للعمل، اجتمع فريق من الخبراء الدوليين وخبراء اللجنة الخاصة، في تموز/يوليه ١٩٩٨ في بغداد مع نظرائهم العراقيين لاستعراض إعلان العراق المتعلق بعمليات الكشف الكامل والنهائي والتام لبرنامجه البيولوجي المحظور. وكان ذلك هو الاستعراض الثالث الذي يقوم به خبراء دوليون منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، حينما قدم العراق إعلانه المتعلق بالكشف الكامل والنهائي والتام.

٢٣ - ولم يقدم العراق أي مادة جديدة في الاجتماع. ومع أن الخبراء الدوليين اتبعوا منهجية مختلفة عن جهودهم السابقة، تبيَّن لهم، مرة أخرى، أن إعلان العراق المتعلق بعمليات الكشف الكامل والنهائي والتام غير كاف ولا ييسر التحقق بصورة معقولة. ويشمل هذا الاستنتاج الأسلحة وإنتاج عوامل الأسلحة البيولوجية ووسائط الاستنبات.

٢٤ - وورد تقرير الخبراء على النحو التالي:

(أ) الأسلحة:

- لم يكن بالمستطاع التحقق من أي من المكونات الفرعية للموازنة المادية للقنابل الجوية R-400 (إنتاج أو ملء، أو تدمير القنابل المملوءة أو غير المملوءة)؛

- لم يكن بالمستطاع التحقق من أي من المكونات الفرعية للموازنة المادية للرؤوس الحربية الحسين المملوءة بعوامل بيولوجية (إنتاج أو ملء أو تدمير)؛

- لم يكن بالمستطاع التحقق من صواريخ الإسقاط وأجهزة الرش المسماة "زبيدي"؛

(ب) إنتاج العوامل:

- لم يكن بالمستطاع التحقق من أي من المكونات الفرعية للموازنة المادية لمادة ال (Clostridium botulinum toxin) (إنتاج، أو ملء، أو فواقد أو تدمير)؛

- لم يكن بالمستطاع التحقق من أي من المكونات الفرعية للموازنة المادية لمادة (Bacillus anthracis spores) (إنتاج، أو ملء، أو فواقد أو تدمير)؛

- لم يكن بالمستطاع التحقق من أي من المكونات الفرعية للموازنة المادية لمادة الأفلاتوكسين (سم الفطريات) (Aflatoxin) (إنتاج، أو ملء، أو فواقد أو تدمير)؛

- لم يكن بالمستطاع التحقق من أي من المكونات الفرعية للموازنة المادية لمادة لتعفير القمح (Wheat cover smut) (إنتاج، أو ملء، أو فواقد أو تدمير)؛

(ج) وسائط الاستنبات:

- لم يكن بالمستطاع التحقق من أي من المكونات الفرعية للموازنة المادية لوسائط الاستنبات (حيازة/شراء، أو استخدام أو فواقد أو تدمير).

٢٥ - بالرغم من أنه لم يكن بالمستطاع التحقق من أي من المكونات الفرعية، هناك بعض الخواص المحدودة من إعلان العراق التي أمكن إثباتها. بيد أن الجانب العراقي لم يقدم أي مادة جديدة.

٢٦ - ومن الواضح أنه ما لم يقدم العراق دليلا إضافيا داعما لجميع القضايا المعلقة، لا يرى الخبراء الدوليون أن هناك حلا للمشاكل الكبيرة جدا والجوهرية المتعلقة بالتحقق من بيان العراق الحالي المتعلق بعمليات الكشف الكامل والنهائي والتام.

٢٧ - وأوصى الخبراء بعدم إجراء المزيد من التحقق و/أو تقييم لبيان العراق المتعلق بعمليات الكشف الكامل والنهائي والتام في المجال البيولوجي حتى يلتزم العراق بتقديم معلومات جديدة وموضوعية - وقالوا إن أي نهج آخر يعد مضيعة للوقت.

رابعا - المسائل الأخرى

٢٨ - قال الرئيس التنفيذي إنه في مناقشات حزيران/يونيه ١٩٩٨، نُحيت جانبا من الجدول الزمني للعمل مسائل معينة وقد أبقي عليها لمناقشات مقبلة.

٢٩ - وكانت إحدى هذه المسائل ذات الأهمية، برنامج العراق لغاز الأعصاب "في إكس" (VX). واقترح الرئيس إمكانية تناول هذه المسألة أثناء المناقشات الجارية، أو تناولها فيما بعد عندما تتوفر نتائج الاختبارات من فرنسا وسويسرا. وترك الرئيس الباب مفتوحا للعراق ليقرر ما إذا كان سيتناول هذه المسألة على الفور أو فيما بعد.

٣٠ - وتتصل مسألة أخرى بتقديم كشف حساب عن كمية الحشوات الداسرة لقذائف سكود. وسيكون من المفيد لو أمكن تناول هذه المسألة أثناء الاجتماعات الحالية.

٣١ - ولاحظ الرئيس التنفيذي أيضا بأن الإخفاء سيتعين تناوله أيضا.

خامسا - رد نائب رئيس الوزراء

٣٢ - قال السيد طارق عزيز إنه من الأهمية البالغة التمييز بين المسائل الرئيسية، التي يجب حلّها قبل استيفاء شروط نزع السلاح الواردة في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، والمسائل الثانوية، التي يمكن متابعتها في مرحلة الرصد من عمليات اللجنة.

٣٣ - وقال السيد طارق عزيز إن هناك، في واقع الأمر، مسألتين في حاجة إلى الرد، وذلك لتمكين المجلس من التصرف في إطار الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) لرفع الحظر المفروض على النفط.

٣٤ - وهاتان المسألتان هما: هل يحتفظ العراق بأي أسلحة من أسلحة التدمير الشامل، بما في ذلك القذائف الطويلة المدى، وهل لدى العراق القدرة على إنتاجها؟

٣٥ - وقال السيد طارق عزيز إنه من الواضح أن الرد على السؤالين هو بالسلب. وقد اتضح هذا منذ فترة طويلة. وعلاوة على ذلك، فإن أي معدات مزدوجة الاستخدام في العراق تقع تحت رصد صارم ومقحم.

٣٦ - وذكر نائب رئيس الوزراء، مرارا وتكرارا، أن اللجنة خلقت عن عمد بلبلة مصطنعة بين المسائل الرئيسية والمسائل الثانوية. وقد تم هذا لتأخير رفع الجزاءات.

٣٧ - وذكر السيد طارق عزيز أن اللجنة وخبراءها لم يكونوا نزيهين أو سريعين في أعمال التحقيق التي اضطلعوا بها. ففي طلبات اللجنة الملحة بإعادة سرد تسلسل مراحل تدمير العراق من جانب واحد للأسلحة والمواد المحظورة في النصف الثاني من عام ١٩٩١، كانت اللجنة تلعب لعبة هدفها تأخير إغلاق ملفات نزع السلاح. وعلى غرار ذلك، كانت طلبات اللجنة التي لا نهاية لها للحصول على الوثائق جزءا من لعبة لا نهاية لها.

٣٨ - وذكر السيد طارق عزيز أن النهج الكلي أو الأساسي الذي اتبعته اللجنة إزاء مسألة التحقق من إعلانات العراق وتصريحاته كان سببا رئيسيا لحالات التأخير التي لا نهاية لها.

٣٩ - وفيما يتعلق بمسألة غاز الأعصاب "في إكس" (VX)، قصَر السيد طارق عزيز رده على البيانات بأنه من غير المنطقي للعراق ألا يعلن عن رؤوس حربية مليئة بغاز الأعصاب "في إكس" (VX) ويعلن عن

رؤوس حربية مليئة بغاز الانثراكس "الأكثر فتكا". ومع ذلك فإن مسألـــة غاز الأعصاب "في إكس" (VX) تتصل بأسلحة تم تدميرها. وهو على ثقة من أن الخبراء العراقيين بوسعهم التوصل إلى تفسير "كيميائي" لذلك. وقال إنه لن يناقش المسألة أكثر من ذلك مع اللجنة ولكن العراق سيعرض حججه فيما يتعلق بغاز الأعصاب "في إكس" (VX) على المجتمع الدولي.

٤٠ - وفيما يتعلق بالاجتماعات الأخيرة التي عقدها الخبراء الدوليون لتقييم إعلان العراق فيما يتصل بالأسلحة البيولوجية، اتهم السيد طارق عزيز اللجنة بأنها "غسلت دماغ" الخبراء الدوليين "في جو مشؤوم".

٤١ - وكان نهج التحقق من الإعلان البيولوجي للعراق، الذي انتهجته اللجنة، خاطئا تماما. فقد استند إلى نهج غربي وإلى مقاييس غربية. فالعراق بلد نام وينبغي الحكم على جهوده في هذا الضوء.

٤٢ - وكرر السيد طارق عزيز رأي العراق في أن برنامجه البيولوجي أُلغي تماما في عام ١٩٩١. وعلاوة على ذلك، فإن العراق لم يستخدم أبدا أسلحة بيولوجية. وقال إن خبراء اللجنة تجاهلوا باستمرار مسألة انحلال العوامل البيولوجية، التي أنتجت منذ أكثر من ثماني سنوات مضت، والتي تجعلها عديمة الفائدة في الوقت الحالي. وعلاوة على ذلك، أهملت اللجنة، عندما نظرت في إنتاج العراق للعوامل الكيميائية ومخزوناته منها، الوثائق التي من "الدرجة الأولى" التي قدمها العراق إلى اللجنة.

٤٣ - وتساءل نائب رئيس الوزراء، لو كان إعلان العراق بشأن برنامج أسلحته البيولوجية لا يمكن التحقق منه، على نحو ما أكدت اللجنة، فلماذا دمرت اللجنة مصنع الحكم؟

٤٤ - وقال نائب رئيس الوزراء إن نهج اللجنة ينفّذ رغبة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الإبقاء على الجزاءات. ورفض الرئيس التنفيذي تلك التأكيدات.

٤٥ - وفي مجال القذائف، قال نائب رئيس الوزراء إن اللجنة تطيل بلا نهاية العملية عن طريق توجيه أسئلة غير ذات صلة وتافهة وبطلبها لوثائق تتعلق بمسائل غير ذات صلة وتافهة. وقدم فيما بعد شريط فيديو تم التصرف فيه لمفتش يسأل أسئلة تافهة في نظره.

٤٦ - ورفض نائب رئيس الوزراء أيضا اقتراح الرئيس التنفيذي بأنه ينبغي النظر الآن في مسألة حصر الحشوات الداسرة للقذائف المحظورة المفقودة. وقال إنها مسألة ثانوية يمكن تناولها في مرحلة لاحقة خلال عملية الرصد.

٤٧ - وطلب نائب رئيس الوزراء بصورة متكررة، وهو يلخص موقفه، الى الرئيس التنفيذي أن ينقل "الحقيقة" إلى مجلس الأمن - والحقيقة هي أن العراق خال من الأسلحة المحظورة وليست لديه قدرات في أي من المجالات التي تقع ضمن ولاية اللجنة. وقال إن الرئيس التنفيذي ينبغي ألا يدع خبراءه غير الموضوعيين يؤثرون عليه.

سادسا - رد الرئيس التنفيذي

٤٨ - رد الرئيس التنفيذي على ملاحظات السيد طارق عزيز. وقال، في الخلاصة، إن العراق لا يحق له تحديد ما هو رئيسي وما هو ثانوي وما هو ضروري للوفاء بمتطلبات مجلس الأمن. وكان هدف مجلس الأمن دائما أن يعلن للعراق عن جميع أسلحته وبرامجه المحظورة، بحيث تستطيع اللجنة أن تتحقق منها ثم أن تشرف على التخلص منها. وكان من المفروض أن يتم ذلك خلال ٩٠ يوما.

٤٩ - وقال الرئيس التنفيذي إن اللجنة ستستمر في تنفيذ ولايتها التي منحها إياها المجلس. ولا تستطيع أن تفعل ذلك إلا إذا تعاون العراق معها، غير أن مجلس الأمن وحده هو الذي يستطيع أن يوجه عملها. ورفض الاتهامات الموجهة إلى اللجنة وخبرائها بأنهم كانوا غير نزيهين، وبطيئين، ويخلقون البلبلة بصورة متعمدة. فمسؤولية التأخير تقع على جهة أخرى كما توضح ذلك الحقائق الرئيسية التالية:

- منذ البداية، في نيسان/أبريل ١٩٩١، اتخذ العراق قرارا أساسيا بعدم الامتثال إلى متطلبات مجلس الأمن عن طريق اعتماد سياسة الإخفاء؛

- ومنذ عام ١٩٩١ لم تكن إعلاناته كاملة ونهائية وتامة؛

- وعقّد العراق تعقيدا هائلا عملية التحقق برمتها عندما قام بعمليات تدمير من جانب واحد انتهاكا لمتطلبات مجلس الأمن.

٥٠ - ومثالا على سياسات وممارسات العراق التي أخرت إنهاء اللجنة لمهامها المتعلقة بمسائل نزع السلاح، أشار الرئيس إلى تدمير الحكم، وهي مسألة أثارها نائب رئيس الوزراء:

- نفى العراق، حتى شهر تموز/يوليه ١٩٩٥، وكان نائب رئيس الوزراء قد قال إن ذلك تم بناء على تعليمات شخصية منه - أن لديه أي برنامج أسلحة بيولوجي هجومي. كما أن العراق نفى بصورة متكررة أن الحكم هو المصنع الذي تم فيه إنتاج الأسلحة البيولوجية؛

- ووصلت اللجنة إلى استنتاجها بأن الحكم أدى دورا حاسما في أنشطة الأسلحة البيولوجية المحظورة في العراق بعد القيام بأعمال تحقق مكثفة. وشمل العمل وضع موازنات مادية للعناصر المستخدمة، بما في ذلك وسائط الاستنبات، والتحليل التقني، وتقييم الأجهزة التي اشتراها العراق، وعقد المشاورات مع الخبراء الدوليين الملمين بإنتاج الأسلحة، والقيام بعمليات تفتيش للمواقع في العراق، وإجراء مقابلات مع الموظفين العراقيين. وتبين أن اللجوء إلى عمليات التفتيش والتحقق كان ضروريا للتوصل إلى نتائج متينة وصحيحة. وتم اللجوء إلى هذه العمليات، بالنسبة للحكم وبالنسبة لبرامج العراق في مجال الأسلحة

البيولوجية ككل، على الرغم من حجج العراق المستمرة بأن اللجنة توجه أسئلة ثانوية وتافهة، وأنها تهمل الحقائق الأساسية، وأنها تتدخل في كل شيء أكثر من اللازم، وأن خبراء اللجنة تعوزهم الكفاءة بالإضافة إلى أنهم غير نزيهين.

٥١ - ورفض الرئيس الهجمات الشخصية الموجهة الى خبراء اللجنة وموظفيها. فمن غير الجدير توجيه هذه الاتهامات، وهي تطعن في احتراف ونزاهة الخبراء وغيرهم من الموظفين المعنيين.

٥٢ - وفيما يتعلق بطلب اللجنة للوثائق، ذكر الرئيس التنفيذي أن اللجنة، وهي تحاول أن تكوّن صورة كاملة بأسرع وقت ممكن لبرامج العراق المحظورة، طلبت مرارا وتكرارا الوثائق التي تعرف أنها موجودة غير أنه تم رفض تسليم هذه الوثائق. ولدى حكومة العراق هذه الوثائق التي يمكن أن تعجل بصورة هائلة عمليات التحقق. فهي ليست وثائق غير ذات أهمية.

٥٣ - وأحدث مثال على الصعوبات المواجهة رسالة الرئيس التنفيذي المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن وقد اطلع عليها أعضاء المجلس بصورة غير رسمية. وفي هذه الحالة، رفض العراق طلبا وجهه أحد رؤساء المفتشين للحصول على نسخة من وثيقة لها صلة قوية بالتوصل إلى الموازنة المادية التي تسمح بالتحقق من ذخائر العراق المملوءة بالعوامل الكيميائية والبيولوجية. وقد تم وضع هذه الوثيقة في ظرف مختوم إلى حين قيام الرئيس التنفيذي بزيارة العراق. والتمس رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق أن يطلب من حكومة العراق إعطاء الوثيقة إلى اللجنة. وطلب رئيس اللجنة الوثيقة أو نسخة طبق الأصل منها.

٥٤ - وعندما طالب السيد طارق عزيز الرئيس التنفيذي بأن يبلغ المجلس أن العراق لم يعد لديه أية أسلحة محظورة أو قدرات، أجاب الرئيس أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك في ضوء مستوى التحقق الذي تم إنجازه حتى الآن. ولو فعل ذلك لأخل بولايته وبمتطلبات مجلس الأمن. فمن غير المسموح له أن يقوم بعملية نزع السلاح عن طريق إصدار الإعلانات. ويتعين عليه أن تكون أي استنتاجات له قائمة على أدلة موثوقة ومتينة. وإلا فإن أعضاء مجلس الأمن سيعترضون على زعمه بأن العراق خال من الأسلحة المحظورة وليست لديه قدرات. فهو بحاجة إلى أدلة داعمة. والعراق وحده يستطيع أن يقدم هذه الأدلة.

٥٥ - غير أن الرئيس التنفيذي تعهد بإطلاع المجلس على ما طلبه العراق بأن يبلغ الرئيس التنفيذي المجلس فورا أنه لم يعد في العراق أية أسلحة محظورة وليس لديه قدرات وبإطلاع المجلس على رد الرئيس التنفيذي على نائب رئيس الوزراء.

سابعا - اقتراح لوضع جدول عمل آخر

٥٦ - اقترح الرئيس التنفيذي على السيد طارق عزيز، أن يقوما على الفور، خلال الفترة المتبقية من الزيارة، بالنظر بجدية في عدد من المسائل المضمونية التي يمكن أن تساعد على توضيح ما تبقى وتحديد إطار لحل المشاكل المتبقية: المسائل المتصلة بـ "في إكس" (VX)، ومسألة تدمير الرؤوس الحربية الخاصة من جانب واحد. وطلب الرئيس التنفيذي أيضا إعادة نسخة الوثيقة المتعلقة باستهلاك الذخائر الخاصة التي لم تعط إلى اللجنة، وأن يقوم الطرفان بدراسة آثار بياناتها على التحقق في مجال الأسلحة الكيميائية.

٥٧ - واقترح أيضا الرئيس التنفيذي أن يقوم الطرفان بوضع برنامج عمل مكثف لفترة تتراوح بين أربعة وخمسة أسابيع أي قبل تقديم تقرير اللجنة نصف السنوي إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. واقترح عقد اجتماعات محددة وعمليات تفتيش، وتقديم وثائق تعالج عدة مسائل تتعلق بالقذائف وبالأسلحة الكيميائية.

٥٨ - ولم يقبل نائب رئيس الوزراء الاقتراحات. ورفض أيضا إعطاء الرئيس التنفيذي نسخة طبق الأصل من الوثيقة المتعلقة باستهلاك العراق للذخائر غير التقليدية أثناء الحرب بين إيران والعراق. وقال إن الوثيقة لا صلة لها بعمل اللجنة. فعمل اللجنة غير متصل بذلك البند الذي وضعه مجلس الأمن والمتعلق بالحالة بين العراق والكويت. ولا يمتد إلى مسألة الحرب بين العراق وإيران. وقال إن العراق لن يعطي أبدا هذه الوثيقة إلى اللجنة.

ثامنا - قرار العراق

٥٩ - قال السيد طارق عزيز إنه لم يعد في العراق أسلحة محظورة وعتاد محظور. وطلب إلى الرئيس التنفيذي أن يبلغ ذلك ما لم يكن لدى الرئيس أي دليل يثبت العكس وفي هذه الحالة عليه أن يقدم هذا الدليل إلى العراق.

٦٠ - وذكر نائب رئيس الوزراء أنه إذا كان الرئيس التنفيذي غير مستعد أن يبلغ فورا أن العراق في حالة امتثال ومن ثم يقول الحقيقة، فليس هناك من سبب يدعوه الى الاعتقاد أن الرئيس التنفيذي سيفعل ذلك في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وعليه، تساءل نائب رئيس الوزراء لماذا ينبغي أن يواصل التعاون مع الرئيس التنفيذي أو مع خبراء اللجنة الخاصة. الواقع أنه لن يتعاون معهم في أي برنامج عمل آخر، فذلك أمر "عديم الجدوى".

٦١ - وقال نائب رئيس الوزراء بما أن الرئيس التنفيذي غير مستعد لإبلاغ المجلس ما اقترحه عليه - وهو أن العراق خال من أسلحة التدمير الشامل وليس له قدرات - فلا جدوى من عقد مزيد من الاجتماعات، إما على مستوى السياسة العامة أو على مستوى الخبراء.

٦٢ - واستفسر الرئيس التنفيذي من السيد طارق عزيز عما إذا كان يشير أيضا إلى إنهاء التعاون مع اللجنة في مجال الرقابة الدائمة. فقال نائب رئيس الوزراء إنه غير مستعد للرد على هذا الاستفسار. وسوف يبلغ القيادة العراقية بنتيجة هذه الاجتماعات مع الرئيس التنفيذي. وسوف تتخذ القيادة القرارات اللازمة.

٦٣ - وردا على سؤال وجهه الرئيس التنفيذي، قال نائب رئيس الوزراء إنه لا داعي للاجتماع مرة أخرى في اليوم التالي، كما كان مقررا، ما لم يكن الرئيس التنفيذي مستعدا للموافقة على موقف العراق. وبناء عليه، لم يعقد أي اجتماع آخر في ٤ آب/أغسطس.

- - - - -